الجامعة المستنصرية

الكلية: الآداب

القسم: الانثروبولوجيا والاجتماع

المرحلة الرابعة: فرع علم الاجتماع

المادة: علم الاجتماع القانوني

أستاذ المادة: أ.د. بشير ناظر حميد

تسلسل المحاضرة: ٣٤

أسم المحاضرة: القانون العرفي وأمن المجتمع

من المعروف أن لكل مجتمع من المجتمعات– أيا ما تكون درجة بساطته أو تخلفه– مجموعة من القواعد التي تقوم بوظيفة تدعيم الأمن وتحقيق الاستقرار، والتي يتوافر فيها عنصر القهر والقسر، والتي يمكن اعتبارها علي هذا الأساس نظاماً قانونياً خاصاً بهذا المجتمع، وان ذلك "النظام القانوني" يتضمن الوسائل والإجراءات التي يمكن اللجوء إليها ضد الخروج علي قواعد السلوك المتفق عليها في المجتمع، ولتحقيق الأمن بين الأفراد والجماعات وبقول آخر– حسب تعبير راد كليف براون– فإن كل مجتمع به مجموعة من الالتزامات التي يحددها العرف والتقاليد التي تفرض علي أعضاء المجتمع والتي تؤلف بذلك ما يعرف باسم القانون العرفي Customary law .

فاذا ما حاول الفرد في المجتمع القبلي (علي سبيل المثال) أن يتنكر لما يقضي به هذا العرف فان ثمة عقاباً رادعاً من الجماعة القبلية سوف يلحق به، بل إن العرف يظهر تأثيره في حالات تبدو لنا نحن في مجتمعنا بسيطة أو قليلة الأهمية، كما يحدث في حالة الضيافة مثلاً، فاذا لم يقدم البدوي لضيفه ما يستحق من التكريم فان هناك عقاباً رادعاً قد يلحق به يسمي "بالكبارة" نخلص من هذا إلي أن العرف إنما هو بمثابة الاتفاق علي اتباع خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الاجتماعي مع الشعور بإحساسهم بضرورة اتباع هذه الخطة كقاعدة قانونية فالقاعدة العرفية لا تصدر عن السلطة الحاكمة، وإنما تستخلص من واقع حياة الجماعة، فهي خطة أو عادة ألفها الناس في تعاملهم بعضهم مع بعض وجروا عليها حتي تكون في انفسهم إحساس بضرورة اتباعها.

وينبغي أن نشير منذ البداية إلى أن قوة القانون العرفي في كل المجتمعات الانقسامية تعتمد على ما يكون تسميته بمبدأ المحافظة على التوازن التقليدي بين الوحدات الاجتماعية المختلفة، فالتنظيم الانقسامي نفسه يتضمن بطبيعته عناصر الاستقرار، ويحمل بين ثناياه أداة الضبط الاجتماعي اللازم. وهذا أساس العملية القضائية داخل المجتمعات القبلية، والذي يتمثل في أن العواقل والمشايخ وكبار السن يعملون من أجل حل المنازعات والوصول إلى قرار يقبله الطرفان، ويصبح له صفة الإلزام صفة الإلزام، على اعتبار أن الموافقة على القرارات التي اتخذت، إنما تعني في واقع الأمر شيوعها في المجتمع المحلي والالتزام بها.

والقانون العرفي يمتد لشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع القبلي التقليدي، حلهم وترحالهم، ملكيتهم للأرض والماشية والآبار، ولا يقتصر الأمر علي حياتهم الاقتصادية، بل يمتد ليشمل جوانب أخرى من حياتهم: كالزواج، والمهر، والحقوق المترتبة على الوراثة، والجوار ، وإيواء الغريب وضيافته، و ليس ثمة مجال للاختيار الشخصي، فالفرد محاط دائماً بمجموعة من الأعراف فهناك أنماط من السلوك محرمة لأنها تتنافي مع قيم الجماعة وتقاليدها، أو لأنها إلي إلحاق الضرر بالآخرين، في حين أن هناك أنماطاً أخرى مباحة، لأنها لا تتعارض مع نسق القيم السائد ومجموعة الأعراف التي يأخذون بها، فالقاعدة العرفية هي التي تحدد واجب الفرد وحدوده.

كما أنها التي تعين طبيعة العلاقات وصور التفاعل، وهي تستهدف في النهاية تحقيق التوازن الاجتماعي، وكفالة الأمن والطمأنينة بين الأفراد والجماعات، بما تضع من طرق عامة للسلوك مقبولة اجتماعياً لمواجهة أنماط السلوك الانحرافي ووضع الجزاءات المناسبة، وهي في معظمها تعويضية وتختلف هذه الجزاءات من حيث شدتها فتصل في أعنف صورها إلي الطرد أو الإبعاد والمقصود به أن تتخلص القبيلة من التزامها ومسئوليتها تجاه أحد أفرادها فتعلن تبرئتها منه، وهذا ما يعرف لدي أولاد علي في الصحراء الغربية المصرية، في حين يدعي بالتشميس أي المتروك الأعزل في الصحراء الحارقة لدي قبائل سيناء، ويمثل هذا الجزاء أشد صور الجزاء العرفي عنفاً، حيث يعزل الفرد في قطيعة اجتماعية كاملة ويفقد تضامن جماعته أو قبيلته معه، ويصبح طريداً أمام خصومه دون نصير وبذلك تصبح القبيلة في حل من دمه الأمر الذي يمثل أقصى أنواع عقاب علي المستوي الاجتماعي.

ومن أجل هذا فقد تضطر العائلة من أجل الحفاظ علي بنائها إلي استبعاد أحد أفرادها حين يكون هذا الفرد مصدر اضطراب، ولا يتم هذا في واقع الأمر إلا في الحالات القصوى،

كالسرقات المتعددة، ومعاودة التكرار في الاعتداء علي الآخرين أو محاولات القتل المستمر، وتطبيق هذا الجزاء يحافظ علي أمن المجتمع واستقرار الطمأنينة بين أفراده كما يكفل القانون العرفي في كثير من مواده الحفاظ علي البناء الاقتصادي في المجتمع القبلي، ففي حالات الخلاف او النزاع علي ملكية الأرض مثلاً فان الشهادة مطلوبة من الطرفين، وقد يستعان بأصحاب الملكية المجاورة، فإذا ما استحكم النزاع واشتد الخلاف كان "القسم". وفي حالات الاعتداء والسرقة يدفع الثمن "مريعاً" أي أربعة أضعاف. كما يهتم القانون العرفي ايضاً بأن يكفل الأمن بين العائلات المتنازعة، ففي أشد حالات العداء، وحين يسقط أحد أطراف النزاع قتيلاً، فان القانون سرعان ما يحدد مناطق معينة للرعي والتجارة لكلا الطرفين، ويحرم ارتياد مناطق الطرف الآخر، فان هوجم أحد أفراد عائلة الجاني وقتل في المنطقة المسموح لهم بارتيادها، فان العائلة التي أفراد عائلة الجاني وقتل في المنطقة المسموح لهم بارتيادها، فان العائلة التي اقترفت الهجوم سوف تكون ملزمة بأن تدفع الدية كاملة للعائلة التي أعطيت حمايتها، ولكن إذا حدث القتل خارج الحدود التي تم الاتفاق عليها فليس ثمة شيء علي الإطلاق، وسوف يعتبر القتل بمثابة نهاية للنزاع بين الطرفين.